وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

الاستدراك على المعجم العربي القديم

عند الدارسين العراقيين المحدثين

رسالة تقدّم بِها

محمّد كاظم محمّد

إلى مجلِس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في اللغة العربية / تخصّص اللغة

بِإشراف

أ. م. د. مكّي نَومان مظلوم

محرّم 1436هـ **تشرين الأول 2014 م**

مدخل:

وُضِعَت اللغة لِيُعَبّر بها الأنسان عما يبدو إليه من المآرب، وما يتردّد في نفسهِ من المعاني، ومن الواضح أنَّ المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، ولم يكن من الحكمةِ وضع معانٍ كثيرة لألفاظ مثل العلم والعقل والسماء والمطر، فالكلم التي تصاغ فيها هذه المقاييس معدود في جملة ما هو عربي فصيح.(1)

وإنَّ الخليل لم يستطع أن يدوِّن لغة العرب كلّها، ولا أن يحيط بها إحاطة تامة، وفكرة التقاليب التي اخترعها لحصر جذور الكلمات وأصولها لم تكن كافية؛ لأنَّ ما تفرّع من هذه الجذور وما يولّدُه الاشتقاق والارتجال لا حصرَ لهُ، فَظلَّ بعيداً عن الإحاطة به(2)، لذلك نجد المعجميين الذين جاؤوا بعد الخليل كان من غرضهم الاستدراك عليه فيما أهمله من الألفاظ وإضافة ما لم يورده.(3)

وبذلك نجح علماء اللغة من أصحاب المعجمات في جمع المادة الأساسية للألفاظ العربية، ودوّنوا أكثر ما جاء في الشعر العربي القديم، إلّا أنَّ نظرتهم المعيارية وفكــرة الاحتجاج في عملهم؛ جعلت المعجم لا يعطي صورة صادقة لاستعمال المفردات وتطورها، ولو لم تدوِّن كتب لحن العامة جانباً من التطور الذي طرأ على اللغة؛ لأصبح من العسير على الباحث أن يدرس تطور الألفاظ.(4)

قال أحمد عبد الغفور عطّار: ((وفي وِسعنا أن نضيف المفردات إلى معجماتنا كما أضافها اللغويون من أمثال الجوهري وتلاميذه الثقات، فلا حَرج على اللغة من إثبات المولّد والدّخيل والمعرّب في مواضعها من المعجمات الحديثة، لأنَّها إذا جرت في اشتقاقهــا أو النطق بها مجرى الفصيح زادت ثروة اللغــة ولم تنقص منها، ودلّت على مرونة في العربية تجاري بها الزمن)).(5)

---

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: 25.

(2) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: 1/ 232، 233.

(3) ينظر: الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية (بحث): م46، ج2: 203.

(4) ينظر: المولّد في العربية: 333.

(5) مقدمة الصحاح: 6.

وتأتــي أهميـة دراسـة المفردات داخل النصوص الأدبيـة، فالكلمـات تستعمـل عادة تبعـاً لقيمتها التاريخية وبما تكسبهُ من دلالة الاستعمال، وهذا ما جعل المستشرق الهولندي رينهارت دوزي يتّجه إلى النصوص الأدبية عندما استدرك على معجمات اللغة (الألفاظ والتراكيب) التي لم تدوّنها المعجمات القديمة.[1]

واتسمت اللغة العربية بنظامها الدقيق وقواعدها المفصَّلة للتمييز بين فكرة الجمع والإفراد، فتكاد اللغة العربية تكون الوحيدة التي وجدت فيها مراحل التمييز الدقيق بين فكرة الإفراد والجمع، ففيها المفرد، والمثنى، والجمع، واسم الجمع، واسم الجمع الجنسي، وجمع الجمع.[2]

وأقدم من عَرَّف (جموع التكسير)، هو ابن جني (ت392هـ)، بقولهِ: ((وهو كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد، وبناؤه يكون لمن يُعقل ولما لا يُعقل. وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد الصحيح، تقول: هذهِ دُورٌ وقصورٌ، ورأيت دوراً وقصوراً، ومرَرتُ بدُورٍ وقُصورٍ))[3].

وقسّم النحاة جموع التكسير على قسمين هي: جموع للقلة وجموع للكثرة، وحدّدوا القلة ما بين الثلاثة إلى العشرة[4]، يقول سيبويه في صيغة (أفْعل): ((إنَّك إن تثلثهُ إلى أن تعشرهُ فإنَّ تكسيرهُ أفْعل)).[5]

وذكر أبو علي الفارسي (ت377هـ) ثلاثة أضرب لجمع التكسير: ((منها ما يُزاد على ما كان عليه واحده، مثل عبد وعبيد، وثوب وأثواب. ومنه ما ينقص منهُ، مثل إزار وأُزُرْ. ومنهُ ما لا يزاد في حروفهِ ولا ينقص منه، ولكن تُغيَّر حركاتهُ مثل سَقْف وسُقف)).[6]

وعند النظر في المعجمات العربية القديمة ولا سيما (تاج العروس) للزَّبيدي، نجدُ أنَّه استدرك صيغ جموع كثيرة على الفيروز آبادي (ت817هـ) في معجمهِ؛ بسبب إغفاله عن

---

(1) ينظر: تكملة المعاجم العربية: 1/ 14- 16، والمولّد في العربية: 332.

(2) ينظر: صيغ الجموع في اللغة العربية: 3، والصرف الوافي: 210.

(3) اللمع في العربية: 27.

(4) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 116/1.

(5) الكتاب: 175/2.

(6) التكملة (الفارسي): 408.

ذكرها في موضعها، مما جعل الزَّبيدي يستدركها عليه في مواضعها اللغوية، ومثال ذلك: قال الزَّبيدي: ((ومما يُستدرك عليه: نساءٌ مَباهِيج))[1]، ولم يذكر الفيروز آبادي (مباهيج) في معجمه.[2]

وعُنِي اللغويون العرب كثيراً بتعدد صيغ المصادر، فمنها ما ضبط بالقياس، ومنها ما تُرِك للسماع[3]، فذكر أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) أربعة عشر مصدراً للفعل (لَقِي)[4]، وذكر وذكر السيوطي (ت 911هـ) تسعة مصادر للفعل (مَكُثَ). [5]

وربما يكون للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي والآخر سماعي، أو مصدر واحد قياسي فقط، وقد رجّح (ابن جني) السماع على القياس، وذلك بقوله: ((واعلم أنَّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدعْ ما كنت عليه. إلى ما هُمْ عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزتهُ فأنت فيه مخيّرٌ: تستعمل أيّهما شئت، فأن صحَّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ...))[6]، ومعنى قوله: أنَّهُ إذا سُمِع لفعل من الأفعال مصدر غير قياسي، فالأوجب ترك القياسي والذهاب إلى ما سُمِع عن العرب.

والناظر في المعجمات العربية القديمة، يدرك أنَّها توضّح كثيراً مما يدخل في دائرة الدراسات الصرفية، من ألفاظ وأبنية صرفية، ومنها إيراد المصدر، فقد ((تورد المعجمات العربية الفعل متبوعاً بالمصدر إن أوردته، وقد تورد الفعل دون المصدر، ومِن ذِكر المصدر في أساس البلاغة: عَرُبَ اللسانُ عَرابةً؛ وعرّب تعريباً[7]، وفي لسان العرب وفــرةٌ من ذلك:

(1) تاج العروس (بهج): 5/ 432.
(2) ينظر: القاموس المحيط (البهجة): 181.
(3) ينظر: تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية (دكتوراه) : 151.
(4) ينظر: تفسير البحر المحيط:1/ 193، والمزهر: 69/2.
(5) ينظر: المزهر: 69/2.
(6) الخصائص: 1/ 125-126، وينظر: المنصف:1/ 2- 3.
(7) ينظر: أساس البلاغة (ع ر ب): 641/1.

تعرّب تعرُّباً وتعريباً؛ وأعرب إعراباً؛ واستعرب استعراباً؛ وعَرِب عَرباً وعرَابة[1]))[2].

وتنبّه إلى هذه الظاهرة أحمد فارس الشدياق (ت1887م) في نـقدهِ القاموس المحيط بقولهِ: ((من خَلل القاموس أنَّ مصنفه كثيراً ما يستغني عن ذكر الفعل بذكر المصدر، أو اسم الفاعل والمفعول أو اسم المكان، وكثيراً ما يذكر المصدر ويعطف عليه أسماء جامدة فيعزُّ على المطالِع أن يميز بينهما فيظن أنَّه اسم، والاسم لا يلتزم أن يكون لهُ فعل بخلاف المصدر، فكان من الأولى أن يعبّر بالفعل لأنَّه لا يلتبس بصيغة أخرى، وهو الذي يعبّر به أئمة اللغة غالباً فخالفهم هو في ذلك))[3]، وأحياناً يكتفي (الفيروز آبادي) بذكر الفعل ويستغني عن المصدر.[4]

ومن أمثلة هذا الخلل الذي ذكرهُ الشدياق على معجم (القاموس المحيط) بإيراده المصدر دون فعله أو إيراد الفعل دون ذكر مصدره، قول الجوهري: ((الشَوق والاشتياق: نزِاع النفس إلى الشيء. يُقال: شاقني الشيء يشوقُني))[5]، أمَّا الفيومي فانَّه صرّح بأنَّ المصدر الثاني هو عين المصدر الأول بقوله: ((الشَّوق: إلى الشيء نزاع النّفس إليه وهو مصدر (شاقني) الشيءُ (شَوقاً)))[6]، وذكر الشّدياق أنَّ ما ذكره الفيومي باطل فإنّ (الشوق الأول) هو مصدر (شاق إليه) كما في المحكم واللسان.[7]

وسلكت اللغة العربية عدة سبل للمحافظة على حياتها وديمومتها، عن طريق الاشتقاق، فقد التفت ((علماء العربية القدماء إلى فكرة الاشتقاق منذ بدؤوا يبحثون في اللغة، وربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة، واتّضحت لهم ناحية الأصالة والزيادة

---

(1) ينظر: لسان العرب (عرب): 586/1- 588.

(2) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: 76.

(3) الجاسوس على القاموس: 188.

(4) ينظر: الانتصاف للفيروز آبادي من مستدركات الزَّبيدي:95.

(5) الصحاح (شوق): 1504/4.

(6) المصباح المنير (ش و ق): 327/1.

(7) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (ش و ق): 156/6، ولسان العرب (شوق): 192/10، والجاسوس على القاموس: 12- 13.

في مادة الكلمة. وتأكّدت ملاحظاتهم فيما بعد حين بحث المستشرقون في اللغات السامية، وظهر لهم أنَّ الألفاظ السامية تعتمد على جذور أو مواد تعتبر الأصل في كل اشتقاق، وأنَّ أكثر هذه الجذور شيوعاً في اللغات السامية هو الجذر الثلاثي الأصول)).[1]

وأمَّا معجماتنا العربية القديمة فقد تشتّت المشتقات في أبوابها وفصولها، وذلك ((بسبب مراعاتهم بعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها، فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في أصلها الذي اشتقت منه، وادّعى كل منهم لها أصلاً، وغلّط بعضهم بعضاً)).[2]

وبذلك كان هذا الخلل الذي أصاب المعجمات هو الذي دعا الزَّبيدي إلى الاستدراك على الفيروز آبادي في معجمه (تاج العروس)، ومن استدراكاته (أبنية المشتقات) التي غفل عنها الفيروز آبادي في معجمهِ (القاموس المحيط)، ومثال ذلك: قال الزَّبيدي:((ومما يستدرك عليه: حَوضٌ مُتْرَعٌ: مَملوءٌ))[3]، ولم يذكر الفيروز آبادي اسم المفعول (مُتْرَع) في مادته.[4] مادته.[4]

وسأتناول في هذا الفصل أمثلة لاستدراكات الدارسين العراقيين المحدثين في الأسماء على المعجم العربي القديم، وقد عرضت هذه المستدركات على المعجمات العربية القديمة، بعد موجز صرفي لكل لفظ مستدرك، لكي أقف على مدى صحة هذه المستدركات وإصدار الحكم بالقبول أو الرفض.

---

(1) من أسرار اللغة: 62، وينظر: فصول في فقه العربية: 290، وفقه اللغة (المبارك): 52.

(2) المعجم العربي نشأته وتطوره: 607/2، وينظر: علم المعاجم عند احمد فارس الشدياق (بحث): 214–215، والمعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: 42– 43.

(3) تاج العروس (ت ر ع): 389/20.

(4) القاموس المحيط(الترعة): 706.

القسم الأول

الاستدراك بأبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة

أولاً: الاستدراك بأبنية الأسماء الثلاثية المزيدة بحرفين:

1-قَامُوص :

الاسم (قاموص) من (قَمص)، زِيدَ فيهِ حرفان هما (الألف والواو)، وفَصل بينهما (العين)، فاصبح بناؤه (فاعول)، ويكون في الأسماء والصفات، قال سيبويه: ((فأمَّا الصفة فنحو: حاطوم، يقال ماء حاطوم، وسيلٌ جاروف، وماء فاتور. والأسماء: عاقول، وناموس، وعَاطوس، وطاووس)).[1]

واستدرك الدكتور عبد الله الجبوري الاسم (قاموص) على المعجمات العربية القديمة، إذ لم تذكرهُ في مظانِّها، واستدل الجبوري بورود (قاموص) في شعر ابن مقبل (ت37هـ) بقولهِ[2]:

أنِّـي أُنَفِّـر قـامُـوصَ الظَّـهِيرةِ والـ حِرْباءُ فَوْقَ فُرُوعِ السَّاقِ يَمْتَصِعُ

فعلّق الدكتور عبد الله الجبوري على الشاهد الشعري الذي ورد فيه الاسم (قاموص) بقولهِ: ((وردَ في شعر ابن مقبل، ولم تذكـرهُ معجمات اللغة، كما لم يستعملـه غيرهُ مـن الشعراء)).[3]

ويبدو أنَّ الدكتور عبد الله الجبوري قد أفاد في استدراكه هذا اللفظ من قول محقّق ديوان ابن مقبل الدكتور عزة حسن في تعليقهِ على (قاموص)، بقولهِ : ((قاموص الظهيرة: نرى أنَّهُ يريد بهِ الجراد، من قمصَ إذا وثب، ولم يستقر في موضع، ولم تذكرهُ كتب اللغة)).[4]

وذكرت كتب اللغة عدة ألفاظ مأخوذة من الأصل (قمص)، لكنها لم تذكر لفظ (القاموص)، فجاء في نوادر أبي مسحل الاعرابي (ت230هـ): ((ويقال: أخذهُ القُماص،

---

(1) الكتاب: 2/ 318، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 172.

(2) ديوان ابن مقبل: 139.

(3) فاعول صيغة عربية صحيحة: 28.

(4) ديوان ابن مقبل: الحاشية السابعة: 139.

والقِماص. وبالدابة قماصٌ، وقُمَاصٌ))[1]، وقال أبو عثمان السرقسطي (ت400هـ): ((وقَمصتِ الدَّابة قمْصاً وقِماصاً، فإذا لَزِم قُماصاً)). [2]

ويبدو أنّ الدكتور عبد الله الجبوري كان مصيباً في استدراكه؛ لأنَّ لفظ (القاموص) ذكره أبو الحسن الهُنائيّ الأزديّ الملقّب بـ (كراع النمل) (ت310هـ)، وذلك بقوله في باب السَّراب: ((السَّرَابُ: الذي يكون نصف النهار لاطئًا بالأرض كأنَّه ماء جارٍ،....والقَامُوصُ: السَّرَابُ))[3]، وأمَّا معجماتنا اللغوية القديمة فلم تذكر اللفظ (قاموص) من الفعل الثلاثي (قَمصَ)، واكتفت بذكر أبنية أخرى لهُ، قال الخليل: ((القِماصُ: ألا يستقر في موضع، تراهُ يَقمِص فيثب من مكانه من غير صبر. يقال للقِلق: أخذهُ القِماصُ))[4]، وقيل هو الجراد أول ما يخرج من بيضهِ، وشَبَّ الفرسُ يَشِبُّ شِباباً وشَبيباً: أي قَمَص، وقمصَ البعير يقمص قمصاً و(القَمِيص): الدِّرع وهو أيضاً غلاف القلب، ويقال للذباب الذي يكون فوق الماء الآسن بـ القَمْصُ، وقمصَ البحرَ بسفينتِه، حرَّكها بالأمواج[5].

وبذلك يكون استدراك الدكتور عبد الله الجبوري للاسم (قاموص) على معجماتنا اللغوية القديمة صحيحاً؛ إذ لم تذكره معجمات اللغة في مادة (قمص)، بحسب التوثيق الذي أثبتناه من تلك المعجمات.

2-قَحْطـان:

الأصل في (قَحْطان) زيادة (الألف والنون)، والنون من حروف الزيادة، وقد حُكِم على زيادتها وقوعها بعد (الألف) زائدة، نحو: (عَطْشان وغضبان وسكران وقحطان)[6]، و((أصل و((أصل هذهِ النون أن تلحق الصفات مما مؤنثهُ (فَعْلَى)؛ لأنَّ الصفات بالزيـادة أولى

(1) النوادر: 1/ 297.
(2) الأفعال: 2/ 106، وينظر: الأفعال لابن القطاع: 3/ 35.
(3) المنتخب من غريب كلام العرب : 374.
(4) العين: (قمص): 70/5، وينظر: تهذيب اللغة (قمص): 8/ 298، والمخصّص: 351/2.
(5) ينظر: لسان العرب (قمص): 7/ 82، وتاج العروس (قمص): 18/ 126 -130.
(6) ينظر: سر صناعة الأعراب: 1/ 107-108، وشرح المفصل: 5/ 334.

لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعـدُ في الزيـادة من الأسمـاء لتصرفهـا، والأعلام من نحو(مَرْوان) و(قَحْطان) محمولةٌ عليها في ذلك)). [1]

واستدرك الدكتور إبراهيم السامرائي الاسم (قَحْطان) على الفارابي في معجمهِ ديوان الأدب، فقال الدكتور السامرائي: ((وممّا يُستدرك عليه "قَحْطان" فقد ذكر عدنان دون أن يتبعه بـ "قَحْطان" وهو حقٌ وارد)).[2]

ولم يذكر الفارابي في باب (فَعْلان) بفتح الفاء وتسكين العين الاسم (قَحْطان)، إذ ذكر عدة أسماء منها: (سَبْحان) و(عَرْثان) و(حَمْدان) و(سَعْدان) و(عَدْنان).[3]

وذكرت معجماتنا العربية القديمة الاسم (قَحْطان) في مادة (قَحط)، قال الخليل: ((قَحْطان: ابن هُودٍ، ويقال ابن أرفخشذ بن سام بن نوح))[4]، وقال علي بن الحسن الهُنائي الازدي في باب الاشتقاق: ((وقَحْطان: فَعْلان من القحط))[5]، وذكر نشوان بن سعيد الحميري (ت573هـ) في صيغة (فَعْلان): ((قَحْطان: أبو اليمن، وهم قحطان بن هود النبي عليه السلام))[6]، وقيل من وَلَدِ عابَر قحطان، ومنهم من جَعل قحطان من وَلَدِ اسماعيل، ووَلَدُ قحطان هم لسان العرب العَاربة، وذكروا قَحْطان بالعربية، ويَقطُن بالعبرانية، ويقْطـــان بالسريانية.[7]

وبذلك يُعدُّ استدراك الدكتور إبراهيم السامرائي للاسم (قَحْطان) على الفارابي في معجمه (ديوان الأدب) صحيحاً وفي موضعهِ؛ إذ ذكرتهُ معجماتنا اللغوية القديمة؛ ولم يذكرهُ الفارابي في معجمهِ؛ لأنَّه عَمد إلى الاختصار في إيراد الألفاظ وتجنَّب التوسع والإطالة في معجمه، وكان حديثه عن الأعلام حديثاً موجزاً، ويكتفي بمجرد الإشارة إلى أعلام القبائل إلا إذا كان

(1) شرح المفصل: 5/ 334، وينظر الممتع الكبير في التصريف: 89.
(2) مع المصادر في اللغة والأدب: 2/ 85.
(3) ينظر: ديوان الأدب: 2/ 13- 15.
(4) العين (قحط): 3/ 39.
(5) المنتخب من غريب كلام العرب: 669.
(6) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (قحطان): 8/ 5383.
(7) ينظر: لسان العرب (قحط) : 7/ 374، وتاج العروس (ق ح ط): 20/ 9.

أمراً مشهوراً فيضطر إلى التصريح به[1]، لكن الفارابي ذكر (عدنان) وغَفَل عن (قحطان) فهو أشهر من نار على علم.

ثانياً: <u>الاستدراك بأبنية الأسماء الرباعية المجردة</u>:

1-عُذْلُم:

من الأسماء الرباعية المجردة على وزن (فُعْلُل)، والاسم الرباعي يكون على أربعة أحرف ليس فيهِ حرف من حروف الاعتلال، وذلك نحو: بُرْثُن وزَبْرَج وجَعْفَر[2]، إذ ((لا تبال بعد هذا أن يكون فيه زائدة، أو أن تُكرَّر فاؤه أو عَينهُ أو لامُهُ أو يلحق بالخماسي أو السداسي أو السباعي)).[3]

ولمَّا ذكر الخليل الاسم (عُذْلم) في معجمهِ بقولهِ: ((عُذْلم: العُذْلُمي من الرجال: الحريصُ الذي يأكل ما قَدِرَ عليهِ))[4]،عَلَّق أحد مُحققَي كتاب (العين) وهما الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي، بقوله:((لم أهتدِ إليه ولم أجده في المعجمات المتيسّرة لدي)).[5]

وأفاد البحث والتوثيق من المعجمات العربية القديمة التي جاءت بعد كتاب (العين) أنَّ الاسم (العُذلمي) حدث لهُ (قلب مكاني)، إذ ذكرت المعجمات الاسم (العَلذمي) بالدلالة نفسها التي ذكرها الخليل، والقلب المكاني في اصطلاح اللغويين: هو حلول حرف مكان حرف آخر في الكلمة المفردة بالتقديم والتأخير مع حفظ المعنى نفسه، مثل: شخم وخشم، واضْمَحلَّ وامْضَحلَّ[6]، لذلك يكون (العَلذمي) هو مقلوب (العُذلمي) بتقديم اللام وتأخير الذال، على وفق القاعدة التي ذكرها اللغويون في هذهِ الظاهرة اللغوية. وعلى الرغم من تفاوت أدلّتهم في معرفة الأصل المقلوب، كانت آراؤهم مختلفة من حيث قبول القلب

---

(1) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره : 1/ 162-163، ومعاجم الأبنية في اللغة العربية: 63.

(2) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 292، وارتشاف الضرب: 1/ 64- 65.

(3) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 292.

(4) العين (عُذْلُم): 2/ 344.

(5) المصدر نفسهُ: الحاشية الثانية: 2/ 344.

(6) ينظر: الخصائص: 2/ 75- 76، وشرح الشافية للرضي: 1/ 21- 22.

وانكاره.[1]

وذكر الأزهري (ت370هـ) الاسم (عَلذم) بقوله: ((وقال الليث: العَلذمي من الرِّجال: الحريص الذي يأكل ما قدَر عليه))[2]، وقد تَبعهُ في هذا القول ابن عباد وابن منظور والزَّبيدي[3]، وقد ذكر أحمد بن مصطفى الدمشقي (ت1318هـ) في (اسماء الحريص) الاسم (العلذمي) بالمعنى نفسه الذي ذكرته المعجمات العربية.[4]

وبذلك حدث لهذا اللفظ (قلب مكاني)، فهو مخالف لما ذكرهُ الخليل في كتابهِ وهو الاسم (العُذلمي). وإذا عرفنا أنَّ محققي كتاب (العين) قد بذلا جهداً كبيراً في تحقيق هذا الكتاب النفيس، بالاعتماد على أقدم النُسخ وأفضلها[5]، لذا يعدّ الاستدراك في هذا الموضع صحيحاً ومقبولاً.

ثالثاً: <u>الاستدراك بأبنية الأسماء الرباعية المزيدة بحرف</u>:

1-الهُزْنُوع:

اسم رباعي مزيد من الاسم (هُزْنُع)، بزيادة (الواو) رابعةً فيهِ، قال المبرد(ت285هـ): ((هذا باب تَفْسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بِما يَلحقها من الزوائد فالاسم من بنات الأربعة يكون على مثال (فُعْلُول)، وذلك نحو قولك: عُصْفُور وزنْبور، فالواو وحدَها زائدة، ويكون على مثال (فِعْلِيل) نحو: دِهْليز وقِنْدِيل...)).[6]

وزاد ابن جني في تفسيرهِ للاسم (فُعْلُول) بقوله: ((قولهم: كل اسم على فُعْلُول، فهو مضموم الأول: ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التجوز، قولهم: وكل اسم على فُعْلُول، فهو مضموم الأول ... وكانت عينه ساكنة، ولامه مضمومـــة، وبعدها واو، وبعـد الواو لام

(1) ينظر: تداخل الأصول اللغوية وآثره في بناء المعجم: 2/ 645.
(2) تهذيب اللغة (علذم): 3/ 230، وينظر: مختصر العين: 281.
(3) ينظر: المحيط في اللغة (العلذمي): 2/ 268، ولسان العرب (علذم): 422/12، وتاج العروس (ع ل ذ م): 33/ 141.
(4) ينظر: معجم أسماء الأشياء المسمّى اللطائف في اللغة: 138.
(5) ينظر: العين (المقدمة): 31- 34، وبحوث في المعجمية العربية (المعجم اللغوي): 38- 39.
(6) المقتضب: 1/ 86، وينظر: شرح المفصّل: 4/ 195.

أخرى، ففاؤهُ مضمومة)).[1]

واستدرك محققا كتاب العين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الاسم (الهُزْنُوع) على معجماتنا العربية القديمة، إذ وجدا هذا الاسم عند الخليل وذلك بقولهِ: ((هزنع: الهُزْنُوع، ويقال هو بالغين المعجمة: هو أصول نباتٍ شِبه الطُّرثُوث)).[2]

وعلّق المحققان على الاسم (الهُزْنُوع) في حاشية الكتاب بقولهما: ((لم يرد في سائر المعجمات، وهو مما تَفرَّد به كتاب العين)).[3]

ويبدو أنَّ المحققين الفاضلين لم تكن لديهما قراءة فاحصة للمعجمات العربية القديمة في البحث عن هذا الاسم؛ وذلك لأنَّ التوثيق أثبت لنا خلاف ما ذكراهُ، إذ وجدنا الاسم(الهُزْنُوع) في ثلاثة من المعجمات القديمة، فقد جاء فيها: الهُزْنُوع: نبات يُشبْه الطُّرثـوث، والهُزنُـوع كعُصْفور، أهملـهُ الجوهري، وذكر الليث الصواب بالراء، أو بالغيـن المعجمة مع الزاي.[4]

وبذلك يسقط استدراك المحققين الدكتور مَهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، استناداً إلى التوثيق الذي أثبتناه من معجماتنا العربية القديمة.

القسم الثاني

الاستدراك بأبنية جموع التكسير

أولاً : الاستدراك ببناء جمع القلة على وزن (أفْعَال):

1-أَوْداء:

ذكر سيبويه أبنية جموع القلة القياسية، ومنها بناء (أَفْعَال)، ويقاس هذا البناء في كل اسم مفرد جاء على وزن (فَعَل) مفتوح (الفاء والعين)، نحو: جَمَل- أجْمَال، ووَثَنَ- أوْثان، وكذلك يصاغ من الوزن (فَعْل) بفتح (الفاء وسكون العين) نحو: صَوْت- أصْوَات، وقَوْس- أقْوَاس، ويصاغ ايضاً من (فُعُل) مضموم (الفاء والعين) نحو: طُنُب- أطْناب، ويصاغ من (فِعْل)

(1) المنصف:1/ 198- 199، وينظر: إسفار الفصيح: 192/1.

(2) العين (هزنع): 2/ 280.

(3) المصدر نفسه: الحاشية الخامسة: 2/ 280.

(4) ينظر: لسان العرب (هزنع): 8/ 372، والقاموس المحيط (الهزنوع): 775، وتاج العروس (هزنع): 22/ 397.

بكسر (الفاء وسكون العين) نحو: جِذْع- أجْذاع، ويصاغ من (فِعَل) بكسر (الفاء وفتح العين) نحو: قِمَع- أقْمَاع[1]. وكذلك يطرد البناء (أفْعال)، في كل اسم ثلاثي لا يجيء منهُ (أفْعَل).[2]

وذكرت الدكتورة وسميّة عبد المحسن المنصور أنَّ بناء (أفْعال) جاء جمعاً لـ (فَعَل) مفتوح (الفاء والعين) لأربعين لفظاً في القرآن الكريم، وذلك في سبعة وتسعين وأربعمائة موضع، منها: نَهَر- أنْهَار، وزَلَم- أزْلَام، ونبَأ- أنباء.[3]

وأمَّا (أَوْدَاء) فهو من جموع القلة على وزن (أفْعَال)، مقيس من الاسم المفرد (الوَدَأ) على وزن (فَعَل).

وجد السيد علي الشهرستاني الجمع (أوْدَاء) في قول السيد علي خان المدنيّ الحسينيّ في كتابه (الطراز)، إذ جاء فيه: ((والوَدَأُ، كَسَبب : الهلاكُ. الجمعُ: أَوْدَاءٌ كأسباب)).[4]

فعلّق السيد علي الشهرستاني قائلاً: ((ولم يذكر أحدٌ سواهُ هذا الجمع، وهو قياسي، وقد وزن بسبب وأسْبَاب إيذاناً منه بذلك.)).[5]

وأثبت البحث والتوثيق[6] من معجماتنا العربية القديمة، صحة استدراك السيد علي الشهرستاني لهذا الجمع (أَوْداء)؛ إذ لم تذكره معجماتنا اللغوية جمعاً من (الوَدَأ)، بل ذكرت معجماتنا هذا الجمع للاسم (الوادي)، قال الأزهري: ((والوَادي...والجميع الأوْدية...الوادي تجمع أوْداء على أفْعَال مثل صَاحب وأصْحَاب))[7]. ولم يذكروه في مادة (وَدَأ)0

(1) ينظر: الكتاب: 177/2- 179و 184- 190، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1381/3.

(2) ينظر: همع الهوامع: 3/ 349، وشذا العرف في فن الصرف: 83.

(3) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 153/1.

(4) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المُعوّل (وَدأ): 228/1.

(5) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 162.

(6) ينظر: العين (وَدأ): 8/ 96، ولسان العرب (وَدأ): 1/ 191، وتاج العروس (وَدأ): 484/1.

(7) تهذيب اللغة (دأي): 164/14، وينظر: لسان العرب (ودي): 15/ 384، وتاج العروس (ودي): 40/ 179.

ثانياً : <u>الاستدراك بأبنية جمع الكثرة على وزن (فُعَلاء) و (مفاعيل)</u>:

1-أُمَناء :

هو من جموع الكثرة على وزن (فُعَلاء)، وهو من جموع الصفات الخاصة بالمذكر، ويكون مفرده بوزن (فعيل) بمعنى (فاعل)، قال الرضي (ت688هـ):((ويجيء أيضاً فُعَلاء كثيراً جمعاً لفعيل، بمعنى مُفاعل، كَجُلساء وخُلفاء)).[1]

وذكر المرادي (ت749هـ) أنَّ (فعيل) لا يجمع على (فُعَلاء) إلّا نادراً نحو: دَفين-دُفَناء، وسَجين- سُجَناء[2]، وأجاز خالد الأزهري (ت905هـ) جمع (فعيل) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل، بمعنى مَفعل ومُفاعل وفَاعل، غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كريم- كُرَماء، وظريف- ظُرَفاء، وبخيل- بُخَلاء.[3]

وعثَرَ الدكتور إبراهيم السامرائي على الجمع (أمَناء)، بوزن (فُعَلاء) عندَ المحسن بن علي القاضي التنوخي (ت384هـ)، بقوله: ((واللغويون والنحاة، والشهود والقضاة، والأُمَناء والولاة)).[4]

وعلّق الدكتور السامرائي قائلاً: ((و"الأُمَناء" جمع أمين، وهو من يَنيطُ بهِ القاضي حِفظَ أموال القاصر أو غيره)).[5]

ولم تذكر معجمات اللغة القديمة الجمع (الأُمَناء) بحسب ما أثبتهُ التوثيق[6] منها، إلّا أنَّ أنَّ الأدباء في كتاباتهم قد ذكروا هذا الجمع، قال الجاحظ : ((وحَين أكلت الأمانات الأُمَناء والأوحياء، ورتّع فيها المعدّلون والصرافون)).[7]

---

(1) شرح الشافية للرضي: 2/ 158، وهمع الهوامع: 3/ 360.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1399، وشرح ابن عقيل: 4/ 130.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2/ 544، وهمع الهوامع: 3/ 360.

(4) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: 2/1.

(5) التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية: 34.

(6) ينظر: العين (أمن): 388/8، وأساس البلاغة (أ م ن): 1/ 34، ولسان العرب (أمن): 21/13، وتاج العروس (أمن): 184/34.

(7) البخلاء: 268.

وذكر أبو حيان التوحيدي : ((ويقول: الأُمَناء ثلاثة: جبريل عليهِ السلام لأنَّه يحمل عن الله تعالى، ومحمد صلى الله عليه [وآله] وسلم لأنَّه بلغ الأمة، ومُعاوية لأنَّه كتب الوحي)).[1] ويسمَّى رئيس المديرين والمشرفين بـ(أمين الأُمَناء)، وكذلك رئيس الجماعة، ورئيس القبيلة كلّها[2].

وبذلك يتّضح أنَّ هذا الجمع قد جاء في مرويات الأُدباء والكتّاب الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري وما بعدهُ، كالجاحظ، والتّنوخي، والتوحيدي وما بعدهم، والاستدراك في هذا الموضع نعُدّهُ مقبولاً وصحيحاً، لأنَّ قيمة الاستدراك تكمُن في إيراد اللفظ المستدرك الذي أخلّت بذكره المعجمات القديمة، وجاء في مرويات الأدباء القدامى وكِتاباتهم.

2-مَشاهير:

إنَّه من جموع الكثرة على وزن (مَفاعِيل)، من اسم المفعول (مَشهور)، وذكر سيبويه (ت180هـ) أنَّ (مفعول) يجمع على جمع سلامة، بزيادة (الواو والنون)، وذلك بقوله: ((والمَفْعُول نَحو مَضْروب، تقول مَضْروُبون غَير أنَّهَم قد قالوا مَكسُورٌ ومَكاسِير، ومَلعونٌ ومَلاعين، ومَشْؤمٌ ومَشائيم، ومَسْلُوخةٌ ومَساليخ، شَبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن)).[3]

وتَبِعَ ابن السراج (ت316هـ) ما ذكره سيبويه في جمعهِ لصيغة (مفعول) بالواو والنون، وقد سُمِع مَكسور ومَكاسِير ومَلُعون ومَلاعين[4]، فصيغة (مفاعيل) تكون جمعاً، لما كانت فيهِ الميم زائدة أولاً وذلك نحو: مِفعال ومِفعيل ومِفَعلة، مثل: مَصابيح ومَواثيق ومَساكين ومَعاذير.[5]

واستدرك الدكتور مصطفى جواد الجمع (مشاهير) على الفيومي في مصباحهِ، الذي لم

(1) البصائر والذخائر: 4/ 233.
(2) ينظر: تكملة المعاجم العربية (أمن) :192/1.
(3) الكتاب: 2/ 210، وينظر: شرح المفصَّل: 318/3.
(4) ينظر: الأصول في النحو: 23/3، والممتع الكبير في التصريف: 92.
(5) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 1/ 527، والمستقصى في علم التصريف: 829.

يذكره في مادته (شهر)، بل جاء في سياق تعبيره أي أسلوبه في شرح مواد أُخر من معجمهِ، وذلك بقولهِ: ((والموجود في مشاهير الأصول المُعْتَمدة))[1]، وقال أيضاً: ((ولا ذِكرَ للمدِّ في مشاهير الكُتُب)).[2]

وعلَّق الدكتور مصطفى جواد مستدركاً هذا الجمع على الفيومي في مصباحهِ بقولهِ: ((ولم يذكر المشاهير جمع مشهور في مادة "شهَرَ"))[3]؛ وهذا نوع خاص من الاستدراك؛ لأنَّ الذي يبحث عن الجمع (مشاهير) في مادته (شهر) لا يجد هذا الجمع في هذه المادة، بل يجدهُ في سياق حديثهِ عن مواد أُخر لا علاقة لها بهذا الاسم.

أمَّا معجمات اللغة القديمة فلم تذكر (مشاهير) في مادة (شَهَر)[4]، بل أوردتهُ متناثراً في عدة مواضع، بحسب ما يقتضيهِ أسلوب المعجمي في شرح مواد معجمهِ، قال الأزهري: ((يوم بُعاث وهو من مشاهير أيام العرب))[5]، وقال ابن سيده (ت458هـ): ((وعوران العرب: مشاهير عُورهم، كالشماخ بن ضِرَار وغيره))[6]، وقالوا: مشاهير سيوف العرب، ومشاهير علماء السلف، ومشاهير المعارف والكتب.[7]

وجاء الاسم (مشاهير) في الكتب الأدبية والتاريخية، قال ابن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ): ((ومن مشاهير فرسان الخوارج: عمرو القنا، من بني سعد بن زيد مناة، وعبيدة بن هلال ...))[8]، وقال المطهّر بن طاهر المقدسي (ت نحو 355هـ): ((وبُوِيعَ أبو إسحـق

(1) المصباح المنير (أمِنَ): 1/ 24.
(2) المصدر نفسه (نشأ): 606/2.
(3) في التراث اللغوي: 263، ودراسة المعجمات اللغوية (بحث): م254/6.
(4) ينظر: العين (شهر): 3/ 400، وأساس البلاغة (ش هـ ر): 524/1، وتاج العروس (شهر): 262/12.
(5) تهذيب اللغة (عمد): 152/2، وينظر: لسان العرب (بعث): 117/2.
(6) المخصص: 102/1.
(7) ينظر: المخصّص: 20/2، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 398.
(8) العقد الفريد: 1/ 185.

إسحـق المعتصم بالله وهو محمد بن هارون سنة ثماني عشرة ومائتين، فتخرَّم كثيرٌ من أهل الجبـال

من مشاهير همذان وماسبذان)).[1]

وبذلك نستطيع القول: إنّ المعجميين يجيزون جمع (مشاهير) من (مشهور) على حد السماع – إن صحّ ذلك – ولم يجمعوا (مفعولاً) بالواو والنون – كما ذكره (سيبويه) في حكمه على هذا الجمع، لذلك أثبت أدباء اللغة قياسية هذا البناء (مشاهير) الذي ورد ذكرهُ في مروياتهم وكتاباتهم، ووفق ذلك نستطيع أن نستدرك هذا الجمع على المعجمات القديمة، وليس على (المصباح المنير) فقط، لأنَّ المعجميين ذكروهُ في عدة مواضع، ولم يذكروه بموضعهِ في مادته المعهودة.

(1) البدء والتاريخ: 6/ 114، وينظر: الكامل في التاريخ: 5/ 147.

أولاً: الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (فَعْل):

1-قَنْـأً :

إنَّه من مصادر الأفعال الثلاثية على وزن (فَعْل)، بفتح الفاء وسكون العين، وهو من أكثر المصادر شيوعاً في الكلام، وذكر سيبويه أنَّ المصدر (فَعْل) يأتي من الأفعال الثلاثية المتعدية على وزن (فَعَلَ)، وذلك بقولهِ في باب: (((هذا باب بناء الأفعال التي هي أَعمال تَعدّاك إلى غيرك ويُوقِعها بهِ ومصادرها) فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَلَ يَفْعِلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً)).[1]

وقد اختلف اللغويون في قياسية هذهِ الصيغة من الفعل الثلاثي المجرد اللازم والمتعدي؛ نتيجة ورود مصادر كثيرة لأفعال ثلاثية متعدية على غير الصيغة القياسية (فَعْل)[2]، كما ذهب ابن عقيل (ت769هـ) إلى قياسية (فَعْل) من الفعل الثلاثي المتعدي، كما نصّ على ذلك سيبويه؛ وأنكر ما زعمَهُ بعضهم من أنَّه لا يُقاس.[3]

وقد عثر السيد علي الشهرستاني على المصدر (قَنْأً) مشتقاً من الفعل الثلاثي المتعدي (قَنَأ) في معجم (الطراز الأول)، إذ جاء فيهِ: ((قَنَأَ الشيء. كمَنعَ. قُنُوءاً : اشتدّت حمرتُهُ ... وقَنَأْتُ اللبَنَ قَنْأً، كجمعتُهُ: مَزَجتُهُ)).[4]

فعلّقَ السيد علي الشهرستاني على هذه المادة بقولهِ: ((والمصدر قَنْأً لم تذكرهُ المعاجم، فذكره السيد المصنف لكي لا يخلّ بشيء من المصادر، هذا على أنَّ هذا المصدر صحيح قطعاً)).[5]

---

(1) الكتاب: 214/2، وينظر: المقتضب: 124/2.

(2) ينظر: المنصف لابن جني:1/ 178، وتوضيح المقاصد والمسالك: 862/2.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل: 123/3، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 199/3.

(4) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل (قنأ):168/1.

(5) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 250.

وقد أثبت التوثيق من المعجمات العربية القديمة والقراءة الفاحصة لمادة (قَنَأً) خطأ استدراك السيد علي الشهرستاني للمصدر (قَنْأً)؛ وذلك لأنَّنا وجدنا هذا المصدر في أشمل المعجمات القديمة وأوسعها، وهما (لسان العرب وتاج العروس)، إذ ورد فيهما هذا المصدر في مادة (قَنَأ) جاء فيهما: ((وقَنَأَهُ فُلانٌ يَقْنؤُه قَنْأً، وأَقْنَأتُ الرَّجل إِقْناءً))[1]، و((وقَنَأَ (فلاناً) يَقْنؤهُ قَنْأً: قَتلهُ أو حَمَلهُ على قَتْلِهِ، كأَقْنَأَهُ إقناءً، رُباعياً.))[2].

ويُلاحظ أنَّ المصدر (قَنْأً) الذي ذكره السيد علي خان المدني واستدركه السيد علي الشهرستاني دلالته تختلف عن دلالة المصدر المذكور في اللسان والتاج، فالمصدر (قَنْأً) في معجم (الطراز) يعني الجمع والمزج، والذي في اللسان والتاج بمعنى القتل أو الحمل على القتل، فلو كان الاستدراك بدلالة المصدر (قَنْأً) على المعجمات لكان الاستدراك صحيحاً قطعاً، لكنّ السيد علي الشهرستاني صرّح في تعليقهِ – كما ذكرنا ذلك – بإغفال المعجمات العربية القديمة كلّها المصدر (قَنْأً) بغض النظر عن معناه، وهذا استدراك غير صحيح لورودهِ في مُعجَمين وهما (اللسان والتاج) كما أوضحنا ذلك.

ثانياً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (التَّفْعَال):</u>

1-التَّجْواب:

جاء هذا اللفظ مصدراً على وزن (تَفْعال)، إذ ذكر اللغويون صيغتين في بنائهِ، فهو مصدر بفتح التاء نحو: التَشْراب والتَذْكار، ووَصفٌ بكسر التاء نحو: تِكْذاب وتِلْقام.[3]

ويأتي هذا البناء للتكثير مصدراً كان أو صفة، قال سيبويه في باب (ما تكثِّر فيه المصدر من فَعَلْتُ): ((فتُلحق الزوائد وتبنيهِ بناءً آخر، كما أنّك قلت في فَعَلْتُ فعَّلْتُ حين كثَّرت الفِعْل. وذلك قولك في الهَذْر التَّهْذار، وفي اللَّعب التَّلْعاب، وفي الصَّفْق التَّصْفاق، وفي الرَّد التَّرْداد، وفي الجَولان التَّجْوال، والتَّقْتال والتَّسْيار. وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلتُ على فَعَّلتْ)).[4]

---

(1) لسان العرب (قنأ): 135/1.

(2) تاج العروس (قنأ): 1/ 379.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 196/3، ودرة الغواص في أوهام الخواص: 170.

(4) الكتاب: 2/ 245، وينظر: المخصّص: 4/ 316، وشرح المفصل: 67/4.

ونفهم من كلام سيبويه أنَّ (التَّفْعال) هو من أوزان المصادر الثلاثية الدالة على التكثير، من الفعل الثلاثـي المجـرد (فَعَـل) الذي يؤدي ما يؤديـه بناء (فَعَّـل) المضعف الـدال على التكثير.[1]

واستدرك الدكتور خليل بنيّان الحسون المصدر(التَّجْواب) على معجماتنا العربية القديمـة، وذلك بقولـه: ((لم يرد في معجماتنا غير الجوب مصدراً للفعل جاب يجوب))[2]. وقد وجده في قول عبيد بن الأبرص[3] (ت نحو 25 ق هـ):

دَنا مِنْكِ تَجْواب الفَلاةِ فَقَلّصِي بما قَدْ طِباكَ رِعْيةٌ وخُفُوضُ

قال محقّق الديوان في شرح المصدر (تَجْواب): ((تَجْواب الفلاة: قطع الصحراء الواسعة))[4]، وهذه الدلالة هي نفسها التي ذكرتها المعجمات للفعل (جَاب– يَجوُب)، إذ جاء فيها: جَابَ قَطع وخَرق والجوب القطعُ وجاب الفلاة قطعها وجاب الثوب والقميص قَطعه وخَرَقهُ.[5]

ولم يرد المصدر (التَّجواب) في معجماتنا العربية القديمة، بل جاء فيها المصدر (الجَوْب)، إذ قال الخليل: ((الجَوبُ: قطعك الشّيء كما يُجابُ الجَيب))[6]، وكذلك ذكرهُ ابن منظـور بقوله: ((وجابَ يَجُوبُ جَوْباً: قَطَعَ وخَرَقَ)).[7]

وبذلك يكون استدراك هذا المصدر(التَّجْواب) على المعجمات العربية القديمة إضافة لغوية لإكمال النقص الحاصل في المعجمات وهو ممَّا أغفله اللغويون القدامى.

ثالثاً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (التَّفْعيل)</u>:

1-التَّجزيف :

---

(1) ينظر: شرح الشافية للرضي: 1/ 167.

(2) المستدرك على معجماتنا: 194، وينظر: المستدرك على معجماتنا (بحث): ع15: 91.

(3) ديوان عبيد بن الأبرص: 76.

(4) المصدر نفسه: الحاشية السابعة: 76.

(5) ينظر: أساس البلاغة (ج و ب): 153/1، وتاج العروس (جوب): 2/ 201.

(6) العين (جوب): 192/6.

(7) لسان العرب (جوب):285/1.

إنَّه من مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة ووزنهُ (التَّفعيل)، قال سيبويه: ((وأمَّا فعَّلتُ فالمصدر منهُ على التَّفعيل جعلوا التاء التي في أَولهِ بدلاً من العين الزائدة في فَعَّلتُ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال، فغيَّر أَوّلهُ كما غَيَّروا آخره، وذلك قولك كَسَّرتهُ تَكْسيراً وعَذَّبتُه تَعْذيباً)).[1]

أمَّا إذا كان (فعَّلَ) معتل اللام، فيكون مصدرهُ على (تَفْعِلة)، نحو: زكَّى، تَزْكيةً، وعَدَّى، تَعْدية[2]، وإذا كان (فَعَّل) مهموزاً، فالقياس في مصدره يكون على (التَّفْعيـل) و(التَفْعِلة)، و(التَّفْعيل) فيهِ أكثر وأجود.[3]

واهتدى الدكتور نعمة العزاوي إلى المصدر (التَّجْزيف) عند أبي حيان التوحيدي في كتابهِ (مثالب الوزيرين)، إذ قال التوحيدي: ((فإنكَ إن حَرَّفت في هذا بعض التحريف، أو جَزَّفتَ في ذلك بعض التَّجْزيف، خرج معناك من أن يكون فخماً نبيلاً ، ولَفظُك من أن يكون حُلواً مقبولاً)).[4]

وعلّق الدكتور نعمة العزاوي قائلاً: ((إنَّ الفعل (جازف) هو الذي جرى عليه الاستعمال، أمَّا (اجْتَزف) و(تجزَّف) فلم يحظيا بالشيوع. غير أنَّ التوحيدي بما عُرف بهِ من تصرّف في اللغة اشتَّق فعلاً آخر هو (جَزّف) وقَرنهُ بمصدرهِ القياسي وهو (تَجْزيف)، إذ لم تذكر كتب اللغة هذا الفعل ومصدره)).[5]

وقد أثبت البحث والتوثيق من معجماتنا العربية القديمة صحة ما ذهب إليه الدكتور نعمة العزاوي في استدراكه المصدر (التَّجْزيف)، فهي لم تذكر هذا المصدر وفعلهُ، إذ جاء في المعجمات: الجَزْفُ والجُزَاف: المجهول القَدْر، وأخذُ الشيءِ مُجازفةً وجِزافاً، واشتريتهُ بالجُزافةِ

(1) الكتاب: 243/2، وينظر: شرح المفصل: 54/4.
(2) ينظر: شرح الشافية للرضي: 164/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 865/2.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 499/2.
(4) مثالب الوزيرين:14.
(5) المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين نموذجاً، (بحث): م47، ج4: 255.

والجُزافِ، وبيعٌ جَزيف ومُجتَزف[1]. وذكـر السرقسطي في مادة (جـزف): ((وجَــزفَ له في الكيل: إذا أكثرَ ومنهُ الجُزاف والمُجازفة)).[2]

وقد وردَ هذا المصدر في كتابات أبي الريحان البيروني (ت440هـ) بقوله: ((وهذا من نتائج التَّجْزيف في الترجمة، وخلط الآراء المختلفة من غير معرفة ... وهذه المقادير المفرطة للجبل لا تستمر إلا مع المقادير المفرطة التي ذكروها للأرض، وإذا لم يكن التَّجْزيف محدوداً كان ميدان البَهت للمجزّف مفتوحاً)).[3]

وبذلك لم يرد المصدر (التَّجزيف) في كتابات التوحيدي وحده، وإنَّما وردَ عند أبي الريحان البيروني، وقد أخلّت به معجماتنا العربية القديمة، فاستدركه الدكتور نعمـة العزاوي، وهو استدراك معجمي صحيح.

رابعاً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (تَفعِلة)</u>:

1-تَكْلِئـة :

هو من مصادر الفعل الثلاثي المزيد (فَعّل) ووزنهُ (تَفْعِلة)، قال أبو حيان الأندلسي: ((ومَصْدرُ فعّل: إنْ كان مُعْتل اللام تَفْعِلة نحو: زكَّى تَزْكية ...أو صحيحة غَيْر مهموز تَفْعيل نحو: كرَّم تكريماً ...أو مهموزاً على تَفْعيل نحو: تَنْبِيء وعلى تَفْعِلة نحو: تَنْبِئة قياساً مطرداً فيهما: وتَفْعِيل فيهِ أكْثَرُ وأجَودُ)).[4]

فالمصدر (تَكْلِئة) هو من الفعل المزيد المهموز (كَلَّأَ)، إذ أجمع اللغويون على أنَّ مصدر الثلاثي المضعَّف العين (فعَّل) إذا كان معتلاً أو مهموزاً، هو (التَفعِلةُ)، مثل: زكَّى- تَزكِية،

(1) ينظر: العين (جزف): 71/6، وأساس البلاغة (ج ز ف): 137/1، ولسان العرب (جَزَف): 27/9، وتاج العروس (ج ز ف): 84/23.

(2) الأفعال: 296/2، وينظر: الأفعال لابن القطاع: 169/1- 170.

(3) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة: 114و 183.

(4) ارتشاف الضرب: 498/2- 499، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: 297/1.

وبَرَّأَ- تَبْرِئة، أمَّا إذا كان (فَعّل) صحيح اللام فيكون مصدرهُ (التفعيل)، مثل: عَظَّم- تَعْظِيماً، وكَلَّم- تَكليمًا.[1]

وقد ذكر السيد علي خان المدني المصدر (تَكْلِئة) في كتابه (الطراز الأول)، وذلك بقوله: ((وكَلَأَ في أمرِهِ: تأمّلَ ونَظَر، ككَلَّأَ تَكْلِئةً ... وكَـلَأ نظرهُ إليه: أدامَـهُ متأمِّلاً، كأَكْلَأ وكَـلَّأ تَكْلئَةً فيهما)).[2]

وعَلّق السيد علي الشهرستاني على قول السيد المدني في إيرادهِ للمصدر (تَكْلِئةً)، وذلك بقوله: ((مع أنَّ غالب المعجمات تذكر المصدر "تَكلِيئاً" فقط، مَعرضةً عن المصدر تَكْلِئةً، مع أنَّه قياسي ها هنا، فلذلك نرى السّيد المصنف في مثل هذا المورد إمَّا أن يذكر كِلا المصدرين "التَفْعيل والتَفعِلة" أو يقتصر على ذكر ما أغفلوه أو أهملوه وهو "التفعِلة" كما هنا في "التَكْلِئة")).[3]

ونفهم من قول السيد الشهرستاني، أنّه استدرك المصدر (تَكلِئَة) بوزن (تَفْعِلة) على معجماتنا العربية القديمة، بدليل أنَّ أصحاب المعجمات ذكروا بناء (التّفعِيل) من الفعل الثلاثيّ المُضعَّف العين (كَلَّأَ)، ولم يذكروا البناء (التّفعِلة) من هذا الفعل، فاستدرك عليهم المصدر (التَكْلِئة) من (التَفْعِلة)، في هذا الموضع.

وبالرجوع إلى معجماتنا العربية القديمة بعد البحث والتوثيق في مادة (كَلَأَ) اتّضح أنّ علياً الشهرستاني قد توهّم في استدراكه المصدر (التَكْلِئة)؛ وذلك لأنَّ المعجمات العربية القديمة قد ذكرت هذا المصدر في مادتهِ (كَلَأَ)، ولم تَغفل عن ذكرهِ كما ذهب إلى ذلك السيد علي الشهرستاني، إذ ذكر أصحاب المعجمات في مادة (كَلَأَ): كَلَأك الله، أي حَفِظكَ،

(1) ينظر: شرح الشافية للرضي: 163/1- 164، وشرح ابن عقيل: 128/2- 129.
(2) الطراز الأول والكناز لما من عليه لغة العرب المعّول (كَلأَ): 178/1.
(3) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 169.

وتكَلَّأتَ تَكْلِئةً، وكَلَّأتهُ أنا تَكْلِئةً، أتيتُ به مكاناً فيه موضع مُستَتَرٌ من الريح، وكلَّأت إلى فلانٍ الأمرَ تكليئًا، والتَكْلِئة: التَّقدُّم.[1]

وبذلك لم يغفل أغلب أصحاب المعجمات عن اشتقاق المصدر (التّفعيل)، ولا المصدر المستدرك الذي ذكره السيد علي الشهرستاني (التَفعِلة) من الفعل الثلاثي المزيد المهموز (كَلَّأَ) – كما أثبتنا ذلك – وبذلك يُردُّ استدراك السيد علي الشهرستاني في هذا الموضع.

خامساً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (الفِعالة)</u>:

1-الدِّباغة:

من مصادر الأفعال الثلاثية على وزن (فِعالَة)، ويكون المصدر عـلى هذا الوزن دالاً على الحرفة أو الصَنعة نحو: كِتابة، ونِجارة، ودِباغة، وقد تَدل على الولاية نحو: الخِلافة، والرِياسة[2].

ورأى ابن سيده إطلاق معنى الجنس في (فِعالة) لكن يقصرهُ على الأغلب في الولاية والصناعة[3]، وأمَّا انستاس ماري الكرملي فذهب إلى توسيع مدلولات الأوزان، فهو يرى أنَّ (الفِعالة) لا ينبغي أن تُحصر في مدلول الصناعة، بل يتَوسع معناها ليشمل الدلالـــة على الآلة ، كأنَّ (فِعالة) تأنيث (فِعال) الدال على الآلة كالحِزام والنِطاق والبِساط.[4]

(1) ينظر: العين (كلأ): 407/5، وأساس البلاغة (ك ل أ): 2/ 143، ولسان العرب (كلأ): 146/1، وتاج العروس (كلأ): 406/1.

(2) ينظر: الكتاب: 216/2- 217، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 372، والمقرّب: 131/2.

(3) ينظر: المخصّص: 284/4- 285.

(4) ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: 115- 116، ودراسات في فقه اللغة: 345، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي: 220.

واستدرك الدكتور إبراهيم السامرائي المصدر (الدِّباغة) على معجم ديوان الأدب للفارابي، وهو من المعجمات الخاصّة بالأبنية، إذ قال في باب (فِعال) بكسر الدال: ((الدِّباغ : الدِّبْغ، يُقال: الجِلْد في دِبَاغ. وهو الدِّماغُ)).[1]

فعلَّق الدكتور إبراهيم السامرائي على قول الفارابي في هذا الموضع بقوله: ((وهو يكتفي بمصدر "الدِّباغ" بالكسر ولا يسير إلى المصدر المشهور وهو "الدِّباغة" ودلالته على الحرفةِ والمهنةِ من مصادر الثلاثي)).[2]

ومن خلال البحث في معجم (ديوان الأدب) عن المصدر (الدّباغة)، اتّضح أنَّ الفارابي لم يذكر هذا المصدر في موضعه في باب (فِعالة)[3]، ولا في باب (فِعال) كما ذكرهُ لنا الدكتور السامرائي، بل ذكر الفارابي هذا المصدر في باب (فَعَل- يَفْعُل) بقولهِ: (والدِّباغة)[4]، وكذلك ذكرهُ الفارابي في باب (فَعَل- يَفْعَلُ) بقوله: ((وهي الدِّباغة))[5]، من دون أن يذكر فعله (دَبَغ)، وهذا منهج الفارابي الذي سار عليهِ في معجمه.

قال محقق (ديوان الأدب) في حديثهِ عن عيوب المنهج الذي سار عليه الفارابي في معجمه: ((منهج الكتاب مُعقَّدٌ غايةَ التَّعقيد مما يرهقُ الباحثَ، ويسبّب لهُ المشقة والعَنَت حتى يصل إلى الكلمة التي يُريدها))[6]، فعلى الباحث أن يعرف نوع الكلمة (سالمة أو مضاعفة أو مثالاً) وهل هي من الأفعال الثلاثية أو الرباعية أو المهموزة، وبعدها يبحث عن الكلمة في باب الأسماء إن كانت اسماً، أو في باب الأفعال إن كانت فعلاً، فإذا كانت الكلمة مجرَّدة يبحث في المجرَّد، وإن كانت مزيدة يبحث في المزيد ....[7].

---

(1) ديوان الأدب (الدِّباغ): 463/1.

(2) مع المصادر في اللغة والأدب: 92/2.

(3) ينظر: ديوان الأدب (فِعال) : 472/470/1.

(1) ديوان الأدب: 119/2.

(5) المصدر نفسه:216/2.

(6) المصد نفسه، (المقدمة): 43/1.

(7) ينظر: المصدر نفسهُ: 43/1-44، والمعجم العربي نشأته وتطورهُ: 160/1-163.

ويبدو لي أنَّ الدكتور السامرائي كان مصيباً في استدراكه للمصدر (الدِّباغة) على الفارابي في كتابهِ ديوان الأدب، ذلك أنَّ الفارابي عَمِل ((على تمزيق الصِّيغ التي ترجع إلى مادة واحدة، وتوزيعها على أبواب مختلفة بحسب أوزانها))[1]، ولذلك رأينا الفارابي قد أورد هذا المصدر في أبواب الثلاثي المجرد الذي يأتي منها الفعل الثلاثي (دَبَغَ)، وهذا هو منهجهُ المُعقد – كما ذكرنا ذلك.

وأمَّا معجماتنا العربية القديمة، فقد ذكرت المصدر (الدِّباغة) في مادتهِ (دَبَغ)، وفقاً للنظام والترتيب الذي سار عليه المعجميون في المادة الواحدة، إذ قال الخليل: ((والدِّباغة: حرفة الدَّبّاغ والدَّبْغُ: اسم ما يُدْبَغ بهِ، مثل العَفصِ والقَرْظ ونحوهِ: ويقال: الدِّباغُ والدَّبْغ واحِدٌ))[2]، وذكر ابن منظور: دَبَغَ الجِلْد دَبْغاً ودِباغةً ودِباغاً، والدِّباغة بالكسر: حرفة، والدِّباغة: اسم ما يُدبَغ بهِ.[3]

وبعد ذكر منهج الفارابي في ترتيب الكلمات في معجمه (ديوان الأدب)، يُعدُّ استدراك الدكتور إبراهيم السامرائي صحيحاً لهذا المصدر، فالسامرائي نفسه نقدَ الفارابي في طريقة ترتيب المفردات في معجمهِ، بقوله: ((والذي نلاحظه أنَّ المصنِّف لم يستوفِ في كل باب الأفعال كلّها التي تَرِدُ عليهِ، وهو يشير إلى مصادرها أحياناً، أو أنَّه يكتفي بالمصدر الذي فعله يَرِدُ على الباب المذكور دون أن يذكر الفعل))[4]، وبذلك فإنَّ منهج الفارابي المعقد في عمل معجمه أدّى إلى الاستدراك عليه، فكان عليه أن يذكر المصدر (الدِّباغة) مع فعله (دبغ)، وهذا ما أخلّ به معجمه 0

سادساً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (المُفاعَلة)</u>:

1-المُباقَاة :

وهي من المصادر القياسية على وزن (المُفاعَلة)، وهذهِ الصيغة عند سيبويه صيغة قياسية من الوزن (فَاعَل)، جاء في الكتاب: ((وأمَّا فَاعَلت فان المصدر منه الذي لا ينكسر

(1) ديوان الأدب (المقدمة): 43/1.
(2) العين (دَبَغ): 395/4، وينظر: أساس البلاغة (د ب غ): 278/1.
(3) ينظر لسان العرب (دَبَغ): 424/8، وتاج العروس (دَبَغ): 463/22.
(4) مع المصادر في اللغة والأدب: 92/2.

أبداً مُفاعَلة، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك جالستُه مجالسةً، وقاعَدتهُ مقاعدةً، وشاربتهُ مشاربةً، وجاء كالمفعول لأنَّ المصدر مفعول)).[1]

نفهم من كلام سيبويه، أنَّ المحذوف في (المُفاعلة) زيادتان: (الزيادة بعد الفاء) في (فاعل) ويعوّض عنها بالميم، والزيادة التي في المصدر (مفاعلة) الألف، ويعوّض عنها بالهاء.[2]

أمَّا (الاستراباذي) و(السيوطي) فقد عَدَّا صيغتي (فِعال ومُفاعَلة) من مصادر (فاعل) الثلاثي المزيد[3]. وبذلك نقول: بَقِي– يَبقَى – مُبَاقاة.

ووجدَ الدكتور نعمة العزاوي المصدر (المُباقاة)، عند أبي حيّان التوحيدي وذلك بقوله: ((وما في إظهار العَيْب والتَّنديد من العارِ والتباعَه، وما في الأعـراض عن أعراض النـــاس من السّلامة والفائدة، وما في مُباقاتهِم ومقاربتهم والتَّوفير لهم من الراحة والعائدة)).[4]

وقد وافق الدكتور نعمة العزاوي ما ذكرهُ محقّق كتاب (مثالب الوزيرين) بأنَّ المصدر (المباقاة) لم يُذكر في المعجمات العربية القديمة، وهو من (المُفاعَلة)، ومعناهُ عند أبي حيّان من (الإبقاء على الصُحبة)[5]، وكذلك ((فالتوحيدي اجتهد في اشتقاق هذا اللفظ، أو لعلّهُ ممَّا وقَفَ عليهِ فيما رَواه عن الأقدمين، ولم يقع لأصحاب المعجمات)).[6]

---

(1) الكتاب: 243/2، وينظر: شرح المفصل: 54/4.

(2) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: 262.

(3) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 300/1، وهمع الهوامع: 324/3.

(4) مثالب الوزيرين: 1.

(5) ينظر: المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية (بحث): م47، ج4 :253.

(6) المصدر نفسه: م47، ج4 :253.

وبرجوعنا إلى معجماتنا العربية القديمة والبحث في مادة (بقي) عن المصدر (المُبَاقاة)، اتضح أنَّ تلك المعجمات لم تذكر هذا المصدر، بل ذكرت مصادر أخر للفعل (بَقي)، منها: بقاءً، والباقية، والبقْوى، وغيرها.[1]

واستعمل ابن سيده في معجمه(المخصّص) هذا المصدر تحت عنوان (وَمِمَّا اخْتلف أوَّلُه بِالْفَتْح وَالضَّم واتَّفَق بالقَصْر وكلُّه بِاتِّفَاق معنى)، إذ كان يتحدث عن لفظ (الرَّعوى) بقوله:((والرُّعْيا: الْإِبْقَاء على الْإِنْسَان. قَالَ السكرِي: الرَّعْوى: البُقْيا شيءٌ يُرجَع إِلَيْهِ..... أَنَّ معنى ارْعَوَيْت من معنى المُباقاة والرِّعاية))[2].

وبذلك يُعدّ اجتهاد التوحيدي في اشتقاق هذا اللفظ من الخصائص اللغوية المهمة في استدراك الألفاظ على المعجمات العربية القديمة، لأنَّ ((ما جُمع من اللغة أو ما بقي منها كان من السعة أو الكثرة بحيث لم تستطع جهود علماء اللغة على ضخامتها أن تستوعبه أو تطويه في ضوابطها تمام الاستيعاب والطي))[3]، وعلى وفقِ هذا استدرك الدكتور نعمة العزاوي المصدر (المُباقاة) على معجماتنا العربية القديمة، وهو استدراك معجمي صحيح.

سابعاً: <u>الاستدراك بأبنية المصادر على وزن (الاسْتِفعال):</u>

1-الاسْتِكْراه :

من مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف (الاسْتِفْعَال)، إذ أجمع الصرفيون على أنَّ الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف إذا كان مبدوءً بهمزة وصل، يكون على وزن الفعل الماضي مع كسر الحرف الثالث مِنهُ، وإضافة ألف قبل الآخر، نحو: استخرج- اسْتِخراجاً وانطلق - انْطِلاقاً[4]، وأمَّا إذا ((كان اسْتَفعل معتل العين فُعِل به ما فُعِل بَمصدر أفعل المعتل العين، نحو استعاذ استعاذة، واستقام استقامة، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصلهُ

---

(1) ينظر: العين (بقي): 230/5، وديوان الأدب: 94/4، والصحاح (بقي): 2283/6، وأساس البلاغة (ب ق ي): 71/1- 72، وتاج العروس (بقي): 190/37-191.

(5) المخصّص: 458/4.

(3) الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس: 18.

(4) ينظر:الكتاب:243/2، وسر صناعة الاعراب: 127/1، وايجاز التعريف في علم التصريف: 75.

تَفَاعل أو تفعَّل نحو أطّاير وأطّيّر أصلهما تَطاير وتطَّير، فان مصدرهما لا يُكسر ثالثهُ ولا يُزاد قبل آخره ألف))[1]، وبذلك فإنَّ بناء هذا المصدر (الاستِكراه) من: اسْتَكرهَ- يسْتَكرهُ- اسْتِكراهاً.

وذكر الدكتور مصطفى جواد المصدر(الاسْتِكراه) في استدراكاتــه على معجم المصبــاح المنير (للفيومي)، وذلك بقوله: ((ولم يذكر "اسْتكره" ولا مصدرهُ الاسْتكراه في "كَرَه" وإنَّما ذكر "كَرُهَ كَراهة، كُرهاً وأكرهَهُ على الأمر إكراهاً"[2]، فاسْتَكرهَهُ معناهُ وَجدهُ كريهاً)).[3]

وعند الرجوع إلى معجماتنا العربية القديمة لم نجد هذا المصدر (الاسْتِكراه) في مادة (كَره)[4]، إلّا عند الزمخشري في معجمهِ (أساس البلاغة)، إذ ذكر (الاسْتِكراه) في مادته المعهودة بقولهِ: ((وكرَّه إليه البخل وحبَّب إليه الجود. واسْتكره القافية. ولا يجوز تكسير السَّفَرجل وتصغيرهُ إلّا على اسْتِكراه))[5]. وأمَّا اللغويون فقد ذكروا هذا المصدر متناثراً في شروحهم وتعليقاتهم اللغوية لموادَّ أُخر في معجماتهم[6] دون ذكرهِ في مادتهِ (كره)، وذكر ابن ابن سيده هذا المصدر في سياق شرحهِ لباب (اشتقاق اسماء الله عز وجل) وذلك بقولهِ: ((فلا يُقال بريئةٌ إلَّا على استكراه وخــلافٍ للجمهور))[7]، كما ورد (الاسْتِكراه) عند نشوان الحميري إذ قال في باب الاستفعال: ((الاستكراه: استكرهه على الشيء: أي أكرههُ)).[8]

---

(1) حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: 465/2.

(2) ينظر: المصباح المنير (كَرَه): 532/2.

(3) في التراث اللغوي: 261، وينظر: دراسة المعجمات اللغوية (بحث): م7/250-251.

(4) ينظر: العين (كره): 376/3، وتهذيب اللغة (كره): 10/6، ولسان العرب (كره): 34/13، وتاج العروس (كره): 484/36.

(5) أساس البلاغة (ك ر ه): 132/2.

(6) ينظر: تهذيب اللغة (ع ب د): 137/2، ولسان العرب (عبد) 275/3، والقاموس المحيط (العين): 1218، وتاج العروس (ف س ط): 543/19.

(7) المخصّص: 226/5.

(8) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (الاستكراه): 5819/9.

وبذلك يُعدّ استدراك الدكتور مصطفى جواد لهذهِ الصيغة الصرفية استدراكاً معجمياً صحيحاً على أغلب معجماتنا العربية القديمة، لإغفالها ذكر هذا المصدر (الاستكراه) في مادتهِ (كره).

أولاً:<u>الاستدراك بصيغ (اسم الفاعل)</u>:

<u>أ-الاستدراك بصيغة (اسم الفاعل) على وزن (فَاعِل)</u>:

1-سَاطِئ :

وسَم سيبويه اسم الفاعل بالاسم الجاري مجرى الفعل، قال: ((هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيرهِ مجرى الفعل))[1]،

(1) الكتاب: 55/1.

وقال المبرد: ((اعلم أنَّ الاسم من (فَعَل) على (فَاعِل) نحو قولك: ضَرَب فهو ضَارب، وشَتَم فهو شَاتِم وكذلك فَعِل نحو: عَلِم فهو عَالِم وشَرِب فهو شَارِب))[1].

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي مضموم العين على زنة (فَاعِل)، نحو: (حَمُض- حامِض)[2]، كما يصاغ من الفعل الثلاثي المهموز العين أو اللام نحو: سأل، سائِل، وقرأ، قارِئ.[3]

وعثر السيد علي الشهرستاني على اسم الفاعل (سَاطِئ) في قول السيد علي خان المدني في معجمهِ (الطراز الأول) إذ جاء فيه: ((سَطَأ المرأةَ، كَمنَعها: نكحَهَا، فهو سَاطِئ)).[4]

فعلَّق السيد علي الشهرستاني مستدركًا هذا الاسم بقوله: ((واسم الفاعل "سَاطِئ" قياسي، ولم يذكروه، فذكرهُ السيد المدني، واستدركهُ في محلهِ من الهمز)).[5]

وأثبت التوثيق من المعجمات العربية القديمة صحة استدراك السيد علي الشهرستاني اسم الفاعل (سَاطِئ)، إذ أغفلت معجماتنا ذكره في مادتهِ (سَطَأ)، فقد اكتفى اللغويون في هذه المادة بقولهم: ((سَطَأ – مهموز – سَطَأ الرجلُ المرأة: إذا وَطِئَها))[6]، وقال ابن منظور: ((ابن الفرج: سمعتُ الباهليِّين يقولون: سطأ الرجلُ المرأة ومَطَأَها)).[7]

وبذلك يكون اسم الفاعل (سَاطِئ) من الفعل الثلاثي (سَطَأَ) قياسياً، واستدراكهُ في هذا الموضع نعدّه صحيحاً.

2-الفَالِح :

هو اسم فاعل على زنةِ (فاعِل) مشتق من الفعل الثلاثي المجرد (فلح) على زنة(فَعَلَ).

---

(1) المقتضب: 113/2.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 134- 135، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 242/2- 243.

(3) ينظر: الصرف الكافي: 178، والمستقصى في علم التصريف: 451.

(4) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل (سطأ): 103/1.

(5) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 167.

(6) المحيط في اللغة (سطأ) : 354/8.

(7) لسان العرب (سطأ): 95/1، وينظر: تاج العروس (سطأ): 269/1.

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ المعجم العربي القديم أغفل ذكر اسم الفاعل (الفالِح)، وذلك بقوله: ((لقد أخلّ المعجم القديم بـ "الفالِح" اسم الفاعل من "فَلَحَ" وذلك أنَّ في المعجم "أَفْلَحَ" الرباعي ليس غير، أفجائز أن نذهب إلى خطأ القول بـ (الفالِح)، وقد استعمله ابن المقفَّع)).[1]

والسامرائي في هذا الموضع نقل نصاً لابن المقفَّع (ت142هـ) وردت فيه هذه الكلمة لكنها تصحَّفت عندهُ، إذ جاء في كتاب إبراهيم السامرائي (مع المصادر في اللغة والأدب) وبحثه المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، قول ابن المقفع: ((فالسعيد الفالح، والمرجو مَن لم يخصِم))[2]، وبعد الرجوع إلى كتاب ابن المقفع (الأدب الصغير)، تبيَّن أنَّ الاسم (الفَالِج) بالجيم، وليس كما ذكره الدكتور إبراهيم السامرائي (الفَالِح) بالحاء، قال ابن المقفع: ((حازَ الخيرَ رَجُلان: سعيدٌ ومَرجُوٌ. فالسَّعيدُ الفَالِجُ، والمرْجُوُّ من لم يخصِم)).[3]

وقد علَّق محقق كتاب (الأدب الصغير) بخصوص دلالة (الفَالِج) بقولهِ: ((أي الفائز الغالب. وهو أيضاً الذي يعلو أصحابهُ ويفوتهم))[4]. وهذه الدلالة هي نفسها التي ذكرتها المعجمات العربية القديمة في معنى (الفَالِج)، قال أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ): ((وهو المكيال الذي يقال له الفَالِج قال: وأصله سرياني، يقال لهُ بالسّريانية: فالغا))[5]، وقال وقال ابن فارس (ت395هـ): ((والسَهم الفَالِج: الفائز. والرَّجلُ الفَالِج: الفائز))[6]، وقال ابن منظور: ((والفَلَجُ: أن يفلج الرجلُ أصحابهُ يعلوهم ويفوُتهُم)).[7]

---

(1) مع المصادر في اللغة والأدب: 211/2، وينظر: لو أخذ القوس غير باريها، (بحث): م1، ع7و8: 53.

(2) المصدر نفسه:211/2، وينظر: المصدر نفسه: م1، ع7و8: 53.

(3) الأدب الصغير: 59.

(4) المصدر نفسه (الحاشية الأولى): 59.

(5) غريب الحديث (فَلَج): 238/3.

(6) مقاييس اللغة (فَلَج): 448/4، وينظر: أساس البلاغة (ف ل ج): 2/ 33.

(7) لسان العرب (فلج): 347/2، وينظر: تاج العروس (فلج): 159/6.

وبذلك لا صحّة لاستدراك الدكتور إبراهيم السامرائي هذا الاسم؛ لأنَّ (الفَالِح) مُصحَّفة وأصلها (الفَالِج)، ولو أردنا استدراك (الفَالِح) – بالحاء– كما ذهب إليه الدكتور السامرائي ما جاز لنا ذلك؛ إلّا بورودهِ في شاهد موثَّق ومعتبر عند أئمة اللغة كي يصحّ لنا استدراكه.

ب: <u>الاستدراك بصيغة (اسم الفاعل) على وزن (مُفعِل)</u>:

1–مُجرِف :

يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي، مثل دحرجَ، وزخرَف، وأكرم، واستغفر على وزن مضارعهِ المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحوُ: مُدَحْرِج، ومُكرِم، ومُتزخرِف، ومُستَغفِر.[1]

وأمَّا (مُجرِف)، فعلى زنة اسم الفاعل (مُفعِل)، من الفعل الثلاثي المزيد (أجَرفَ)، وهي من الصيغ القياسية في اشتقاق اسم الفاعل.

وذكر الدكتور نعمة العزاوي أنَّ اسم الفاعل (مُجرِف)، لم تتكلم بـه العرب، ولم تروه معجمات اللغة القديمة، وقد ذكرهُ أبو حيّان التوحيدي بقولهِ: ((وليس هناك امتحانٌ ولا محاسبةٌ ولا احتجاجٌ ولا تَعْيير، المالُ مصبوب، والخازِن قائم، والمَفرِّق مُجَرِّفٌ)).[2]

وقد ذكر محقق[3] كتاب (مثالب الوزيرين) لأبي حيان التوحيدي، كلمة (مُجَرِّف)–كما جاء في النص المذكور سابقاً – وليس (مُجْرِف)، فنقدَ الدكتور نعمة العزاوي محقّق هذا الكتاب بقولهِ: ((يتّضح مما تقدم أنَّ المحقق إذ لم يهم في ضبط كلمة (مُجْرِف)، فإنَّ أبا حيّان التوحيدي قد صاغ من هذهِ المادة فعلاً رباعياً (أجْرف) واشتق منه اسم فاعل (مُجْرِف)، وهما مما لم تتكلم بهِ العرب، ولم تروِه المعجمات)).[4]

ويبدو أنَّ الدكتور نعمة العزاوي إمَّا أن يكون قد اطّلع على الأصل المخطوط لهذا الكتاب في ضبطهِ لهذهِ الكلمة (مُجْرِف)، أو أنَّه رأى أنَّ المحقّق قد أخطأ في ضبط هذه الكلمة ومناسبة دلالتها مع سياق النص المذكور.

---

(1) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 184.

(2) مثالب الوزيرين: 117.

(3) حقّقهُ وعلّق على حواشيه: محمد بن تاويت الطنجي (ت1974م) .

(4) المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية، مثالب الوزيرين نموذجاً (بحث): م47، ج4: 254.

وقد أثبتَ التوثيق، أنَّ اسم الفاعل (مُجْرِف) لم يرد في المعجمات التي عدنا إليها، إذ جاء فيها من أبنية (جَرَف): المِجْرَف والمِجْرَفةُ والتجريف ومُجرَّفٌ وجَارِفٌ ومُتَجرِّفٌ وغيرها من الأبنية.[1]

2-مُفْشِئ :

إنَّــه اسم فاعل على زنة (مُفعِل)، من الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد وهو (أفشَأ).

وذكر السيد علي الشهرستاني أنَّ اسم الفاعل (مُفشِئ) لم يُدوِّنهُ أصحاب المعجمات، مع أنَّه صيغة قياسية من الفعل المزيد (أفْشَأَ)[2]، وذكرهُ السيد علي خان المدني بقوله: ((وأفْشَأَ عليهم: اسْتكْبَر، فهو مُفشِئ. وتَفشَّأَ به: سَخِرَ منهُ)).[3]

ولم يُصِب السيد علي الشهرستاني في استدراكهِ هذا الاسم، لورود هذا اللفظ في عدد من معجماتنا العربية القديمة، إذ ذكر الصاغاني(ت650هـ) والزَّبيدي في معجميهما: والفشْءُ: الفخرُ، قال ابن بُزُرْجَ : فَشَأ الرجلُ كَـ(مَنَع)، وأَفْشَأَ: اسْتَكبَر، قال أبو حِزام غالب العُكْليّ:[4]

وَنِدُّكَ مُفشِئٌ ريَّخْتُ مِنــهُ نَؤُوراً آض رِئْدَ نَؤُور عُوطِ[5] .

واستدرك الصاغاني في كتابه (التكملة والذيل والصلة) على الجوهري في (صحاحه) ممّا جاء في مادة (فشأ) بقوله: ((أَفْشَأَ الرجلُ: اسْتَكبَر، قال أبو حِزام العُكْليّ: وَنِدُّكَ مُفشِئٌ .....))[6] 0

والظاهر أنَّ الصاغاني والزَّبيدي لم يذكرا صيغة اسم الفاعل صراحة، بل أورداها موثَّقة بشاهد معتبر مما يدل على قياسية هذا اللفظ في صيغة اسم الفاعل، وبذلك لا حجة للسيد

---

(1) ينظر:العين (جَرَف):108/6، وأساس البلاغة (ج ر ف): 134/1، ولسان العرب (جَرَف):25/9، وتاج العروس (ج ر ف): 77/23.

(2) ينظر: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 167.

(3) الطراز الأول والكناز لما عليه لغة العرب المعوّل (فشأ): 153/1.

(4) مجموع أشعار العرب:77/1.

(5) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر(فشأ): 90/1، وتاج العروس (فشأ): 348/1.

(1) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية (فشأ) : 38/1 0

علي الشهرستاني في استدراكه هنا؛ لورود اللفظ في ثلاثة معجمات موثقاً بشاهد شعري هي: (العباب الزاخر، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني، وتاج العروس للزَّبيدي) 0

ثانياً: <u>الاستدراك بصيغ (اسم المفعول)</u>:

<u>أ-الاستدراك بصيغة (اسم المفعول) على وزن (مَفعُول)</u>:

1-مَذْخُور :

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي المجرّد قياساً، وله بناء واحد هو (مَفْعُول)، ويؤتى به مِن المتعدي المبني للمجهول، ويصاغ أيضاً من الفعل اللازم، إذا قصدت تعديته إلى المصدرية، أو الظرفية، أو الجار والمجرور، ويأتي من جميع أبواب الأفعال الصحيحة والمعتلة.[1]

ووجد الدكتور نعمة العزاوي اسم المفعول (مذخور)، عند أبي حيّان التوحيدي بقوله: ((والأمور الهائلة، والأسباب العائلة، بالمال المَذْخُور، والنُّصح المنْخول)).[2]

وعلّق الدكتور نعمة العزاوي قائلاً: ((ومن هنا يتضح أمران: أحدهما أنَّ (مدخور) مصحّفة وصوابها (مذخور) ولكن المحقّق الفاضل لم يفطن لذلك. والآخر أنَّ (مدخور) صحيحة، وأنَّ التوحيدي أخذها من (ادّخر) التي أصلها (اذتخر). ولا استبعد أن يجتهد أبو حيّان هذا الاجتهاد)).[3]

فالدكتور نعمة العزاوي قد احتكم إلى معجمات اللغة في تصويبه كلمة (مدخور)، التي لم يتوقف عندها محقّق كتاب التوحيدي، قال الخليل: ((ذَخرتُهُ أذْخَرهُ ذُخراً. وأدَّخرتُ ادِّخاراً، وتاء الافتعال إذا جاءت بعد الذال تحولت إلى مخرج الدال فَتُدغم فيها الذال، وكذلك الادكار من الذكر. ومنعهم أن يدعوا تاء افتعل على حالها استقباحهم لتأليف الذال مع التاء))[4]، وهذا الكلام يؤيد صحّة ما ذكره الدكتور نعمة العزاوي في اجتماع (الذال) مع (التاء)، فـ (مدخور) مصحّفة وصوابها (مذخور).

---

(1) ينظر: الكتاب: 363/2، والمنصف: 287/1.

(2) مثالب الوزيرين: 29.

(3) المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية، مثالب الوزيرين نموذجا، (بحث): م47، ج4: 256.

(4) العين (ذخر): 243/4، وينظر: مقاييس اللغة: 370/2.

ويُقوّي هذا الرأي ما ورد في كتب الأدباء، فذكروا اسم المفعول (مَذْخور) بالذال وليس بالدال، قال ابن قتيبة الدِّينوري (ت276هـ): ((ولو عجزت عن النهضة لما حاولت الاستقلال والانتعاش إلّا به. ومَالُ الأمير الكثير المذْخور عند انقطاع الحيل))[1]، وقال التوحيدي في كتاب آخر لهُ: ((وجلابيبه البالية، فهو مَوضع الأجر المَذْخور))[2].

وأثبت البحث في معجماتنا العربية القديمة خطأ استدراك الدكتور نعمة العزاوي، لأنَّ الاسم (مذخور) ورد في مادته (ذخر) عند الفيومي في معجمه، وذلك بقوله: ((ذَخَرْتُهُ ذَخْرًا مِنْ بَابِ نَفَعَ.... وَهُوَ مَذْخُورٌ وَذَخِيرَةٌ أَيْضًا))[3]. وبذلك يكون الاستدراك في هذا الموضع غير صحيح.

ب-الاستدراك بصيغة (اسم المفعول) على وزن (مُفَعَّل):

1-مُرَوَّأ :

اسم المفعول (مُـروَّأ) مصوغ من غير الثلاثي (روَّأَ)، مع إبـدال حرف المضارعـة ميمـاً مضمومة وفتح ما قبل آخرهِ.

واستدرك السيد علي الشهرستاني اسم المفعول (مُرَوّأ) على المعجمات العربية القديمة، فقد وجدَ اسم المفعول هذا عند السيد علي خان المدني في معجمه (الطراز الأول)، وذلك في قولهِ: ((رَوّأَ في الأمر تَرْوئَةً: نظر فيه وفكَّر وتَدبَّر ... وهذا رأي مُرَوَّأ: كمَعظَّم: صادر عن عن رويَّةٍ ونَظر)).[4]

فعلَّق السيد الشهرستاني على (مُرَوَّأ) بقوله: ((لم نَرَ من ذكرهُ، وهو صحيح اشتقاقاً؛ لأنَّه اسم مفعول من قولهم روَّأَ في الأمر تَروئةً، نظر فيهِ فكَّر وتدبَّر)).[5]

---

(1) عيون الأخبار: 184/3.

(2) الامتاع والمؤانسة:211/3.

(4) المصباح المنير(ذ خ ر):207/1.

(4) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل (رَوأ): 96/1-97.

(5) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة: 167.

وأثبتَ البحث والتوثيق في المعجمات العربية القديمة[1]، صحّة ما ذهب إليه السيد علي الشهرستاني في استدراكه اسم المفعول (مَرَوَّأ)، إذ لم تذكر تلك المعجمات اسم المفعول (مرَوَّأ) في مادته (رَوَأَ)، وهي صيغة صحيحة اشتقاقاً من (رَوَّأَ- تَروئةً).

ثالثاً: <u>الاستدراك بصيغ المبالغة</u>:

<u>أ-الاستدراك بـ (صيغة المبالغة) على وزن (فَعَّال)</u>:

1-دَقَّـاق :

تُعد صيغة (فَعّال) من الصيغ المهمة في أبنية المبالغة، وهي صيغة تدل على الحرفة والصناعة، وتقضي الاستمرار والتّكرار، والإعادة والتجديد، والمعاناة والملازمة[2]، قال المبرِّد: ((هذا باب ما يبنَى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النّسب على ما تدل عليهِ الياء، وذلك قولك لصاحب الثِياب: ثوَّاب، ولصَاحِب العطر: عَطّار، ولصاحِب البزّ: بَزّاز وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضَرَّاب، ورجلٌ قَتّال، أي يكثر هذا منه وكذلك خَيَّاط، فلمَّـا كانت الصِّناعة كثيـرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منـهُ فعل: نحو: بَزّاز، وعَطَّار)).[3] وتأتي هذه الصيغة من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم، نحو: قَتَّال وضَرَّاب وهمَّاز ومَنَّاع.[4]

واستدرك الدكتور إبراهيم السامرائي صيغة المبالغة (دَقَّاق)، على الفارابي في معجمهِ (ديوان الأدب)، وذلك بقوله: ((وفَاتهُ أن يذكر في بناء "فَعَّال" المضاعف "الدَّقّاق")).[5]

وقد أثبت البحث في معجم (ديوان الأدب) للفارابي، صحّة ما ذهب إليه السامرائي في استدراكه البناء (دَقَّاق)، فالفارابي قد ذكرَ(الدُّقاق) بضم الدال في باب (فُعال)[1]،

---

(1) ينظر: العين (رَوَأ): 313/8، وأساس البلاغة (روأ): 391/1، ولسان العرب (روأ): 90/1، وتاج العروس (روأ): 254/1.

(2) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 110.

(3) المقتضب: 161/3، وينظر: المخصّص: 4/ 399.

(4) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 186- 187، والأبنية الصرفية وشواهدها القرآنية في معجم تاج العروس(ماجستير): 65.

(5) مع المصادر في اللغة و الأدب:2/ 99.

وأغفل(الدَّقَّاق) بفتح الدال في باب(فَعَّال)[2]، بَيد أنَّ المعجمات العربية القديمة ذكرت هذا الاسم ولم تَغفل عنهُ، إذ جاء فيها: والدقِيق، فَعيل بمعنى مفعُول، والدَقِيق الطحين، ويسمى بائعهُ (دَقَّاق)[3]، والدَّقّاق: الكثيرُ الدَّقِّ، و دَقَّ في كلامِه دِقٍّ ودقِيقٍ، والدَّقَّاقُ: لقب يطلق على بعض رجال الرِّسالة القُشَيْريَّة، ومنهم: أبو القاسم عيسى بن ابراهيم الدَّقّاق، وأبو علي الدَّقّاق[4]، وذكر ابن منظور أنَّ سيبويه لم يجز (دقَّاق) من (دقَقَ)، بل يقال الدَّقِيقي: لبائع الدَّقيقِ .[5]

وقد ذكرت كتب الأدب (الدَّقّاق)، فذكر منصور بن الحسين الرازي (ت421هـ): ((قالت امرأةٌ لمعلم: إذا كان مكُّوكُ دَقِيق بدرهم، كم يكون بربع دِرْهَم؟ فتحيَّر، ثم قال: ممَّن اشتريتِ؟ قالت: مِنْ فُلان الدَّقّاق))[6]. وذكر شهاب الدين النويري (ت733هـ) أسماء أعلام منهم: أبو علي الدَّقَّاق، وأبو بكر الدَّقَّاق.[7]

ب: <u>الاستدراك بـ (صيغة المبالغة) على وزن (فَعُول)</u>:

1-الغَـفُـول :

(1) ينظر: ديوان الأدب: 86/3 .
(2) ينظر: المصدر نفسه: 229/3، 357 .
(4) ينظر: القاموس المحيط (دَق): 883، وتاج العروس (دقق): 25/ 296.
(4) ينظر: تاج العروس (دقق): 25/ 301.
(6) ينظر: الكتاب: 90/2، ولسان العرب (دقق): 101/10 .
(6) نثر الدر في المحاضرات: 224/5.
(7) ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب: 277/5.

ذكر علماء الصرف أنَّ صيغة (فَعُول) تُصاغ من اسم الفاعل الثلاثي إذا قصدَ به التّكثير والمبالغة[1]، قال السيوطي نقلاً عن أحد أئمة اللغة: ((العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَالِ كَفَساقِ. وفُعَل كَغُدَر. وفَعّال كغَدّار. وفَعُول كغَدُور...)).[2]

وصيغة (فَعُول) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، مثل: رجلٌ صَبُور وامرأةٌ صَبُور، ((وتأتي من (فَعَل) اللازم والمتعدي))[3]، وذكر الفارابي أنَّ فعولاً لمن دام منهُ الفعل[4]، وقال الكفوي (ت1094هـ): فَعُول ((لمن كَثُر منهُ الفعل)).[5]

وأمَّا صيغة (الغَفُول) فهي على زنة (الفَعُول)، وهي صيغة مبالغة مشتقة من اسم الفاعل (غافِل)، للدلالة على الكثرة والمبالغة.

واستدرك الدكتور مصطفى جواد صيغة المبالغة (الغَفُول)، على الفيومي في مصباحهِ، إذ إنَّ الغفول على وزن صبور، وهو مبالغة من اسم الفاعل (الغَافِل)، ولم يثبت الفيومي "الغَفُول" في مادتهِ "غَفَل"، وهو من كلام العرب المشهور[6]، قال الفيومي ((الغَفْلَةُ: غيبةُ الشَّيءِ عن بال الأنسان ... (غَفَلْتُ) عن الشّيء (غُفُولاً) من باب قَعَدَ، ولهُ ثلاثة مَصادر (غُفُولٌ) وهو أعمَّها (وغَفْلَةٌ) وَزَان تَمْرَةٍ (وغَفَل) وزان سَبَبٍ ... (وأغْفَلتُ) الشّيء إغفالاً تَركتُهُ إهمالاً من غير نسيان)).[7]

وقد أثبت التوثيق من المعجمات العربية القديمة، صحّة استدراك الدكتور مصطفى جواد لصيغة المبالغة (الغَفُول)، على الفيومي ومصباحهِ؛ إذ ذكر المعجميون هذه الصيغة في مادة (غَفل)، إذ قال ابن سيده: ((والغَفُول، مِن الأبل: البَلهاء التي لا تمتنع من فصيل

(1) ينظر: الكتاب: 56/1، والمقتضب: 113/2، وشرح الكافية الشافية: 1031/2.
(2) المزهر: 187/2.
(3) الأبنية الصرفية وشواهدها القرآنية في معجم تاج العروس (ماجستير): 66.
(4) ينظر: ديوان الأدب: 85/1.
(5) الكليات: 1003.
(6) ينظر: في التراث اللغوي: 252.
(7) المصباح المنير (الغفلَة): 449/2- 450.

يُرضِعُها، ولا تبالي من حَلبَها))[1]، وقد تَبعَهُ في ذكر هذا النص في مادة (غَفَل) كل من (ابن منظور والزَّبيدي)[2] في معجميهما.

وبذلك تكون هذه الصيغة من الصيغ القياسية للدلالة على الكَثرة والمبالغة، وقد أخلّ بها الفيومي في مادة (غَفَل) من معجمه.

رابعاً: <u>الاستدراك بصيغ (اسم التفضيل)</u>:

<u>أ-الاستدراك بصيغة (اسم التفضيل) على وزن (أفْعَل)</u>:

1- أخْطَب :

اسم التفضيل من المشتقات التي تعمل عمل الفعل، وهو ((الوصفُ المصوغ على أفْعَل دالاً على زيادتهِ في محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصف جنسٌ، وعلى (أفْعَل) يَشمله، ويشمل باب أفْعَل فَعْلاء، إمَّا وجوداً نحو: أَدعَج وَدَعْجَاء، وإمَّا امتناعَ خِلْقة نحو: آدَر، و(دالاً على زيادته) احترازٌ من هذين. وصوغه ممّا صِيغ منهُ فِعل التعجب، وما شَذَّ هناك شذَّ هنا)).[3]

واسم التفضيل يعني الصفة التي تدل على المشاركة والزيادة مثل: أعْلَم وأكْثَر، ويستعمل بمن، ومُضافاً إلى نكرة، فَيُفرد ويُذِكَّر وبـ (أل) يطابق، ومضافاً لمعرفة، ولا ينصب المفعول مطلقاً.[4]

وجد الدكتور نعمة العزاوي اسم التفضيل (أخْطَب) عند أبي حيّان التوحيدي وذلك بقولهِ: ((وأحْسَدَهم لنظير ولمن دون النَّظير، وأسعاهم بالفساد على الصغير والكبير، وأخْطَبهم على الدِّين، وأضَرَّهُم للمسلمين)).[5]

فعلّق محقّق (مثالب الوزيرين) على لفظ (أخْطَبهم) بقوله: ((أخْطَبهم: أخْطَرهم)).[1]

---

(1) المحكم والمحيط الأعظم (غ ف ل): 530/5.

(2) ينظر: لسان العرب (غفل): 498/11، وتاج العروس (غفل): 110/30.

(3) ارتشاف الضرب: 2319/5.

(4) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 280- 281، وأوضح المسالك: 257/3- 259.

(5) مثالب الوزيرين: 142.

وذكر الدكتور نعمة العزاوي نَصاً آخر، وردت فيه (أخْطَب) وهو نص الجاحظ في إحدى رسائلهِ إذ قال: ((ومن أمتن أسبابهم إلى الشرّ وأسرعها إلى المروءة والعقل، وأقدحها في العِرض وأحطبها على الدين))[2]، فجاء (أحْطَب) بالحاء وليس بالخاء، فذكر نعمة العزاوي أنَّ عبارة (الجاحظ) صُحِّفت على أيدي النسّاخ، وعبارة (التوحيدي) أقرب إلى القبول؛ لأنَّ (أخطَبهم) مأخوذة من الفعل (خَطَب) وهو الأمر المكروه.[3]

كما ورد هذا اللفظ عند الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابهِ (من معجم الجاحظ)، إذ نقل قول (الجاحظ) نفسهُ – كما ذكرناه سابقاً – وعلّق على لفظ (أحطبها) بقوله: ((الحَطبُ الجمع للجيد والرديء والمراد الإفساد كما يوحي بها كلام الجاحظ)).[4]

فعلّق الدكتور نعمة العزاوي على قول السامرائي بأنَّه وهمٌ، فالعبارة مصحَّفة ولم يفطن لها السامرائي[5]، وإذا صَحَّ هذا التصحيف ((فإنَّ صيغة (أفْعَل) التفضيل من (الخطب) ممّا اجتهد فيهِ الجاحظ واستحدثهُ، وتابعهُ فيهِ التوحيدي، لتأثره بهِ، وجَريهِ في ريحهِ)).[6]

وقد أثبت التوثيق من المعجمات العربية القديمة[7]، صحّة استدراك الدكتور نعمة العزاوي اسم التفضيل (أخْطَب)، فلم يرد في تلك المعجمات التي عُدنا إليها، بل ورد في كتب الأدب والبلاغة، فقال الجاحظ: ((كان أبينَ الناس في كل حال، وأخْطَبهم في يوم حفلٍ وتصنعٍ))[8]، وقال العسكري (395هـ): ((أخبروني عن حي من العرب فيهم أشدّ الناس

---

(1) مثالب الوزيرين، الحاشية الثالثة: 142.

(2) رسائل الجاحظ: 264/1– 265.

(3) ينظر:المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية، مثالب الوزيرين نموذجًا، (بحث): م47، ج4: 257.

(4) من معجم الجاحظ: 102.

(5) ينظر: المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية، مثالب الوزيرين نموذجًا، (بحث): م47، ج4: 257.

(6) المصدر نفسه: م47، ج4: 257.

(7) ينظر: العين (خطب): 222/4، وأساس البلاغة (خ ط ب): 255/1، ولسان العرب (خطب): 360/1، وتاج العروس (خطب): 370/2.

(8) البرصان والعرجان والعميان والحولان: 315.

وأسخاهم وأخْطَبهم))[1]، وقال القيرواني (453هـ): ((وكان شبيب بن شيبة من أفصح الناس وأخْطَبهم)).[2]

وبذلك يكون ما استدركه الدكتور نعمة العزاوي لاسم التفضيل (أخْطَب) ذا قيمة لغوية وأدبية تاريخية، إذ اتّسمت جهود الباحثين العراقيين بالاستقراء التام للمصادر الأدبية التاريخية، وأخصُّ منها مصادر الجاحظ، فهو ((واحد من أكبر ناثري العربية وأغزرهم إنتاجاً، وأكثرهم إلماماً بخصائص النثر العربي فصيحِه ومولّده))[3]، فتتضمن مؤلفاتُه مادة ثرية وتعدّ مصدراً من مصادر المعجم اللغوي التاريخي.[4]

(1) الأوائل للعسكري: 203.

(2) زهر الآداب وثمر الألباب: 953/4.

(3) مؤلفات الجاحظ مصدراً من مصادر معجم اللغة العربية التاريخي: 7.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 7.

Reparation in the Ancient Arabic Lexicon by The Contemporaries Iraqi Learners

This study deals with the Contemporaries Iraqi learners 'effort in amending the ancient Arabic lexicon .Reparation is one of the ancient linguistic phenomena which began with the existence of the first Arabic lexicon that is(Ala'ayn)by Khalil Bn Ahmed Al-Farahidi and (Taj Al-A'rous) by Al-Zubaidi .So, the phenomenon "Reparation "begins to grow and expand with the edition and classification of other Arabic lexicons because of the temporal and spatial limits that the linguists placed to record the items in their lexicons.

The Contemporaries Iraqi researchers have paid attention to this phenomenon by amending those lexicons concerning the vocabularies and meanings which exist in the language and to complete any shortfalls in those lexicons and to save the ancient Arabic heritage representing these lexicons.

So, in this study the researcher tends to deal with various patterns of reparations as(nouns, verbs, meanings ,as well as the extraneous and translated into Arabic items)to include the reparations of nouns and their structures :the bare nouns and the inflection ones with their irregular plural and the derivations .Besides , it includes the verbs with their structures and whether they are transitive or intransitive as well as the arrangement of the verbs .Furthermore, the reparations also include the vocabulary meanings depending on what the Iraqi researchers have found out from the historical, linguistic and literary references ,moreover ,it tackles the meanings that any lexicon may forget or any meanings exist in certain lexicons but forgotten in others. Such reparations have the foreign and translated from Arabic words